

## أشاد بدور المسؤولين لصالح النزلاء خلال زيارة لجنة حقوق الإنسان العدوة: المؤسسات الإصلاحية تقوم بدور إيجابي تجاه المسجونين



خالد العدوة

عبر النائب خالد العدوة رئيس لجنة حقوق الإنسان البرلمانية بعد زيارته مع أعضاء اللجنة للمسجون المركزي عن ارتياحه من إدارة السجن متمثلة في اللواء خليل الشمالي الوكيل المساعد لشؤون المؤسسات الإصلاحية ومساعد اللواء خليل الدين وبقية مسؤولي السجن بما يقومون به من دور كبير لصالح نزلاء تلك المؤسسة الإصلاحية، مؤكدا أنها فعلا مؤسسة إصلاحية تقوم بذلك الدور الإصلاحي تجاه السجناء، وذلك بعدما وفقنا على الخدمات التي يقدمونها والتي تعكس صورة جيدة لحقوق الإنسان المتعلقة بذلك المرفق، مضيفا أنه وأعضاء اللجنة تفقدوا المساجد والمدارس وورش التاهيل بجانب المستشفى والعبادات وحصانة الأطفال - الخاصة بسجن النساء - فضلا عن خدمة الاتصالات التي تقدمها إدارة السجن داخل الكويت وخارجها لغير الكويتيين، وتعاهد إدارة السجن مع شركات تغذية تقدم الوجبات اليومية وفق معايير النظافة والكفاءة. وأضاف العدوة أن ذلك يأتي بجوار حرصهم على متابعة من يخرج من السجن وينتهي مدته فيما يتعلق بالتعاطي والادمان، بجانب قيام وزارة الأوقاف والشؤون الاجتماعية والمشايخ والمصلحين بالتواصل معهم وخدمتهم وأرشادهم، مضمنا دور جمعية بشائر الخير الذي قال عنها إنها تقوم بدور مشكور في ذلك الجانب بالإضافة إلى قيام الأمانة السجنية الذين يتطلعون للمرافق الخيرية داخل السجن وكذلك بعض الأسر المحسنة كعائلة «مبارك الحساوي» التي تبرعت ببناء حصانة الأطفال.

## نواب يقترحون صرف 250 دينارا لرب الأسرة شهريا حتى حصوله على الرعاية السكنية



ناصر الشمري



محمد الجبري



خالد الشليمي



د.علي العمير

تاريخ تقديمه طلب الحصول على الرعاية السكنية إيجارا شهريا مقداره 250 دينارا كويتيا تدفعها المؤسسة شهريا حتى حصوله على الرعاية السكنية. ونصت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الاولى عن المادة 19 من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية على الآتي: نظرا لما يشهده العالم عامة والكويت خاصة من آثار التضخم الذي امتد الى اساسيات الاسرة وحاجاتها

تقدم النواب د.علي العمير وخالد الشليمي ومحمد الجبري ونواف الفزيع وناصر الشمري بالاقترح بالقانون بتعديل الفقرة الاولى من المادة 19 من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية. ونصت المادة الاولى على ان يستبدل بنص الفقرة الاولى من المادة 19 من القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار اليه النص التالي: يستحق رب الاسرة اعتبارا من اول الشهر التالي لاقتضاء شهر من

## أعضاؤها اتفقوا على التوجه للإعلام الخارجي والدولي قضيتهم وتدويلها الداهوم: المعارضة متماسكة وتبني خطابات أعضائها وتمت إحالتهم للقضاء من جرائها



جانب من اجتماع المعارضة مساء أمس الأول في الوفرة

على أنه هناك قضايا يتم فيها مجاملة الحكومة وهذا أمر خطير جدا ما تقوم به النائب العام»، فحنن نريد عدم المجاملة وان يكون القضاء بعيدا عن النزاع السياسي ولا يكون بيد الحكومة تضرب فيه الحراك والشباب، ونحن بدورنا لن نقف موقف المتفرج فسنذهب إلى تدويل القضية وهذا حق لجميع من ذهب إلى القضاء وظلم ولم يأخذ حقه، ومثال على ذلك قضية ديوان الحريش التي حفظت. وأوضح الداوم ان كل القضايا ستوثق وسيكون هناك اجتماع فسي بداية الاسبوع المقبل يتم من خلاله تجميع الأوراق والوثائق والمستندات المتعلقة بهذه القضايا وسيتم التوجه بتدويلها وأولها قضية ديوان الحريش مستدركا بقوله: «لن نقف عند ذلك المحلي لاننا نشعر باننا لا نأخذ حقوقنا كاملة ولا نجد

أكد نائب مجلس 2012 المبطل بدر الداوم أنه سيتم تدويل الانتهاكات التي يتعرض لها أعضاء المعارضة وشباب الحراك والمفردون، مبينا أن المعارضة متماسكة وتبني خطابات أعضائها التي قبلت في الندوات السابقة وتم إحالتهم إلى القضاء من جرائها. وقال الداوم «ان المعارضة في المجلس المبطل اجتمعت بحضور 23 نائبا وتم الترتيق للعديد من النقاط في ظل ما نجهده من حصار اعلامي من خلال القنوات والصحف المحلية، بلا شك أنه امر منعقد وحرب تمارسها السلطة على المعارضة حتى لا تجد في المقابل من يعارضها وهذه خطوة باتجاه الدكتاتورية والتفرد بالقرار ولا تريد رأيا آخر، ولكن نريد فرض رأينا على الساحة وهذا أمر مرفوض». وأكد الداوم ان التوجه القادم لأعضاء الكتلة هو الإعلام الخارجي والدولي وذلك لشرح قضيتهم وتدويلها ووصولها للمحيط الاقليمي والعالمي، ولن نقف عند حد معين ولن يربينا حجب الإعلام المحلي عن نشر وطرح قضيتنا. وبين الداوم أن ما يتعرض له شباب الحراك والمفردون من ملاحقات أمر خطير من الحكومة تمارسه على الشباب وتلقف لهم التهم جزافا وهذا أمر شاهدناه ورأيناه في خطاب النائب العام الذي قال «إننا لسنا في كل القضايا نجامل الحكومة، مشيرا الى ان هذا دليل وموافقة ضمنية

## يشارك في أعمال الدورة 8 لمؤتمر منظمة التعاون الإسلامي في السودان الراشد: العالم الإسلامي مطالب بنبذ الخلافات وتفعيل دور اتحاد المجالس البرلمانية الإسلامية



الوفد البرلماني قبيل مغادرته إلى السودان وفي وداعه درولا دشني والسفير السوداني

وشدد الراشد على أهمية أن يخرج المؤتمر بقرارات الجماعي الهادف لتحقيق آمال وتطلعات الشعوب الإسلامية قاطبة بما يحقق لها الخير والازدهار والتقدم. ويضم الوفد كلا من الأعضاء وكيل الشعية البرلمانية العضو د.علي الغمير وأمين السر العضو يعقوب الصانع وأمين الصندوق عضو صالح عاشور وعضو اللجنة التنفيذية عبدالله المعيوف والعضو مبارك النجادة والعضو د. معصومة المبارك. كان في وداع الوفد أمين سر مجلس الأمة كامل العوضي وسفير جمهورية السودان لدى الكويت يحيى عبد الحليل محمود ووزير الدولة لشؤون مجلس التخطيط والتنمية د.رولا دشني.

إسرائيلية صارخة تتجاوز كل حدود الشرعية الدولية لا تمس مقدساته الإسلامية والمسيحية فقط بل وتفكك بالشعب الفلسطيني الشقيق وتتعداه إلى تشكل خطر دائم على دول المنطقة غير عابئة بالقرارات والمواثيق الدولية. وأشار الراشد إلى أن على الاتحاد البرلماني الإسلامي تعزيز القيم العالمية للديموقراطية وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بما يتوافق والقيم الإسلامية السامية وإصدار التشريعات اللازمة في هذا الشأن مشيرا إلى وجود أجزاء من العالم الإسلامي تتعرض فيها الشعوب الإسلامية للتهمج والقتل وانتهاك أبسط حقوقها الإنسانية الأمر الذي يدعونا جميعا لمنع ما يحدث وتقديم يد العون لهم. وأشاد الراشد بجهود حضرة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الداعم للعمل الإنساني والخيري وتجلسي هذا في مبادرة حكومة الكويت استضافة المؤتمر الدولي الأول للمناحين لمساعدة اللاجئين السوريين المقرر عقده في الكويت نهاية الشهر الجاري والفعاليات التي تستبقة لدعم الشعب السوري.

ويرافق الوفد كل من أمين عام مجلس الأمة علام الكندري والأمين العام المساعد لقطاع الشعية البرلمانية توفيق الوهيب، وعدد من موظفي الأمانة العامة.

## لاري: حل مشكلة المسرحين يكمن في مشاريع «التنمية»

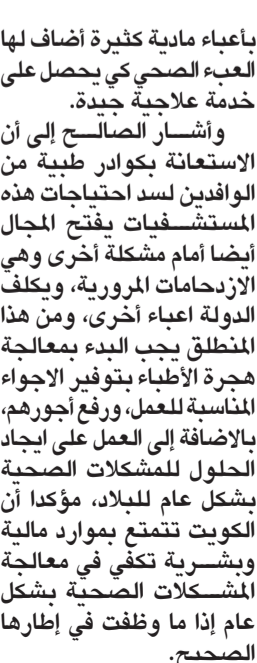
التي تبني القوانين الخاصة بالمرأة الكويتية المتروجة من غير كويتي كمنحها حق الإقامة الدائمة لزوجهم ومنح أبنائهم جميع حقوقهم المدنية والاجتماعية والرعاية الصحية والتعليمية. من جانب آخر أكد لاري ان قضايا الشباب كذلك ستحظى بالاهتمام خلال الفترة المقبلة خصوصا قضية البطالة وتوفير فرص العمل الكريم لهؤلاء الشباب وبالذات حملة الشهادات من التخصصات النادرة، واعتبر لاري ان حل هذه المشكلة يحتاج الى أكثر من تشريع وتعديل على تشريع كرفع نسب العمالة الوطنية في مؤسسات القطاع الخاص ودعم سياسة الاحلال الوظيفي، بالإضافة الى خلق فرص عمل جديدة للشباب من خلال المشاريع الضخمة والكبيرة في خطة التنمية والتي تحتاج الى كل جهد وطني مخلص للانجاز والاعمار.

الرسمية تتطابق مع ارقام لجنة المسرحين، لكن مشكلتنا انه لا توجد ركن وخطة للعمل، منكر اباقتراح سابق له بإنشاء صندوق مبارك الكبير لتوزيع 10 % من الفائض على الناس، إلا أن البعض أسماه حينها «صندوق عدنان ولاري»، مشيرا إلى قانون التأمين الوظيفي يقوم على تأسيس صندوق تحت مظلة التأمينات بخصم 1% من الموظف و1% من جهة العمل. وأضاف لاري ان قانون التقاعد المبكر للمرأة والبنات الخاصة برعاية الطفل والامومة ورعاية الاسرة للأمة العاملة كلها قضايا لا بد من بحثها وقرارها بشكل سريع كون المرأة في مثل هذه الحالات تقوم بمسؤوليات جسام من خلال اهتمامها بأسرتها ولكنها نعلم اهمية استقرار الأسر في المجتمعات ومدى أهمية العائد الإيجابي الذي يعود على المجتمع من ذلك. كما دعا لاري الحكومة

## الصالح: بناء مستشفيات جديدة يخفف معاناة المواطنين

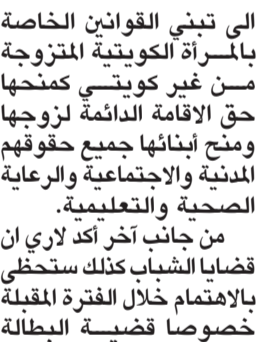
بأبعاء مادية كثيرة أضاف لها العبء الصحي كي يحصل على خدمة علاجية جيدة. وأشار الصالح إلى أن الاستعانة بكوادر طبية من الوافدين لسد احتياجات هذه المستشفيات يفتح المجال أيضا أمام مشكلة أخرى وهي الازدحامات المرورية، ويكلف الدولة اعباء أخرى، ومن هذا المنطلق يجب البدء بمعالجة هجرة الأطباء بتوفير الاجواء المناسبة للعمل، ورفع أجورهم، بالإضافة إلى العمل على إيجاد الحلول للمشكلات الصحية الشلك للمواطنين، مؤكدا أن الكويت تتمتع بموارد مالية وبشرية تكفي في معالجة المشكلات الصحية بشكل عام إذا ما وظفت في إطارها الصحيح.

السبب الرئيسي وراء هجرة الأطباء من القطاع الحكومي إلى الخاص يعود إلى عدم تقييم كفاءة الطبيب مع قلة مدخوله الشهري ووجود تسبب كبير في المراكز الصحية والمستشفيات مؤكدا أنه يجب تغيير البؤر الفاسدة مع منح المسؤولية لمن هم أهل لها أكاديميا وفعليا، مناشدا ضرورة الاهتمام بتعديل أوضاع الأطباء الكويتيين حتى تمنع هجرة الكفاءات إلى الخارج. وأوضح أن المستشفيات الحكومية في الكويت لاتزال تعاني الكثير من النواقص الأمر الذي جعلها تنبأ المراتب الأولى في تقديم أسوأ خدمة طبية للمواطن الذي هرب سريعا منها إلى المستشفيات الخاصة محملا



خليل الصالح

أكد النائب خليل الصالح ان وعد صاحب السمو الامير ببناء 5 مستشفيات حكومية جديدة يعكس حرص سموه على أبناءنا وتلبي احتياجاتهم، وهذا ليس بغريب عن سموه، كما ان بناء مستشفيات جديدة سيعمل تخفيف المعاناة عن المواطنين، خاصة أن العديد من المستشفيات في العديد من المناطق تعاني كثرة المراجعين وقلة الاجنحة والاسرة وعدم القدرة على استيعاب الكم الهائل من الكافة السكانية، ولكن الإشكالية أننا منذ سنوات تعاني أيضا من قلة الكوادر الطبية بالمستشفيات الحكومية، وبناء مستشفيات جديدة يزيد من المشكلة تعقيدا. وأضاف الصالح لعل

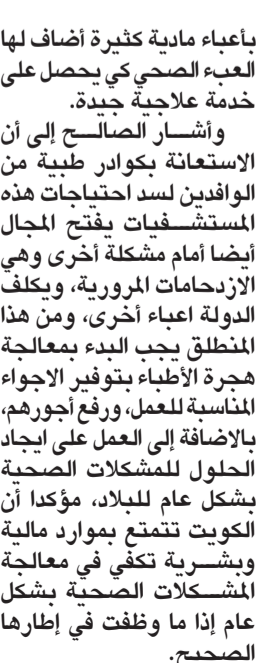


احمد لاري

أكد النائب احمد لاري ان ببناء الدولة لا يمكن أن يتحقق الا بتضافر الجهود، مشيرا إلى ان كثرة الخلافات تؤثر على التنمية في جميع مجالاتها، مبينا في الوقت نفسه ان مصحاة على الناس، من اي امر اخر. جاء ذلك خلال الندوة التي اقيمت الاربعة الماضي في الفجاء بحضور عدد من النشطاء السياسيين اضافة الى وسائل الاعلام المختلفة وعدد من أهالي الدائرة الثانية.

وحدث لاري على البدء بالمشروع الحكومي للتأمين الوظيفي ومن ثم المضي بالمشروع النيابي، للاستفادة من التوافق الكبير الذي يسود مجلس الأمة الحالي، لحل مشكلة المسرحين، معبرا في السياق ذاته أن الحل الاساسي يكمن في خطة التنمية التي تضم مشاريع مليارية كأكبر الفرص للمسرحين او الخريجين. ورأى لاري أن الأرقام

أكد النائب خليل الصالح ان وعد صاحب السمو الامير ببناء 5 مستشفيات حكومية جديدة يعكس حرص سموه على أبناءنا وتلبي احتياجاتهم، وهذا ليس بغريب عن سموه، كما ان بناء مستشفيات جديدة سيعمل تخفيف المعاناة عن المواطنين، خاصة أن العديد من المستشفيات في العديد من المناطق تعاني كثرة المراجعين وقلة الاجنحة والاسرة وعدم القدرة على استيعاب الكم الهائل من الكافة السكانية، ولكن الإشكالية أننا منذ سنوات تعاني أيضا من قلة الكوادر الطبية بالمستشفيات الحكومية، وبناء مستشفيات جديدة يزيد من المشكلة تعقيدا. وأضاف الصالح لعل

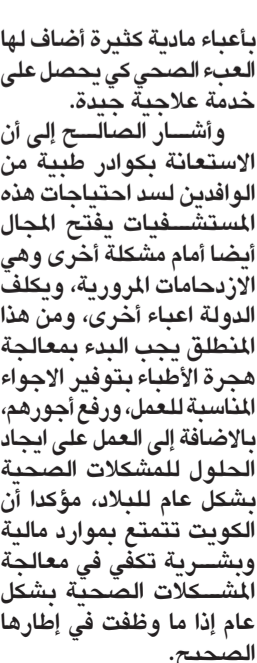


خليل الصالح

أكد النائب احمد لاري ان ببناء الدولة لا يمكن أن يتحقق الا بتضافر الجهود، مشيرا إلى ان كثرة الخلافات تؤثر على التنمية في جميع مجالاتها، مبينا في الوقت نفسه ان مصحاة على الناس، من اي امر اخر. جاء ذلك خلال الندوة التي اقيمت الاربعة الماضي في الفجاء بحضور عدد من النشطاء السياسيين اضافة الى وسائل الاعلام المختلفة وعدد من أهالي الدائرة الثانية.

وحدث لاري على البدء بالمشروع الحكومي للتأمين الوظيفي ومن ثم المضي بالمشروع النيابي، للاستفادة من التوافق الكبير الذي يسود مجلس الأمة الحالي، لحل مشكلة المسرحين، معبرا في السياق ذاته أن الحل الاساسي يكمن في خطة التنمية التي تضم مشاريع مليارية كأكبر الفرص للمسرحين او الخريجين. ورأى لاري أن الأرقام

أكد النائب خليل الصالح ان وعد صاحب السمو الامير ببناء 5 مستشفيات حكومية جديدة يعكس حرص سموه على أبناءنا وتلبي احتياجاتهم، وهذا ليس بغريب عن سموه، كما ان بناء مستشفيات جديدة سيعمل تخفيف المعاناة عن المواطنين، خاصة أن العديد من المستشفيات في العديد من المناطق تعاني كثرة المراجعين وقلة الاجنحة والاسرة وعدم القدرة على استيعاب الكم الهائل من الكافة السكانية، ولكن الإشكالية أننا منذ سنوات تعاني أيضا من قلة الكوادر الطبية بالمستشفيات الحكومية، وبناء مستشفيات جديدة يزيد من المشكلة تعقيدا. وأضاف الصالح لعل



خليل الصالح

أكد النائب احمد لاري ان ببناء الدولة لا يمكن أن يتحقق الا بتضافر الجهود، مشيرا إلى ان كثرة الخلافات تؤثر على التنمية في جميع مجالاتها، مبينا في الوقت نفسه ان مصحاة على الناس، من اي امر اخر. جاء ذلك خلال الندوة التي اقيمت الاربعة الماضي في الفجاء بحضور عدد من النشطاء السياسيين اضافة الى وسائل الاعلام المختلفة وعدد من أهالي الدائرة الثانية.